Brambles

سياسة تداول الأوراق المالية

Brambles Limited

تم التنقيح بتاريخ: 2020 :يناير،1

الإصدار رقم 2.0

سياسة تداول الأوراق المالية

تستخدم هذه السياسة عددًا من المصطلحات ذات التعريف المحدد، وهذه المصطلحات تبدأ بأحرف كبيرة عند استخدامها. التعريفات واردة في القسم 7 الموجود في أخر هذه السياسة.

1. مقدمة

نحث المديرين والموظفين على الاحتفاظ بأسهم برامبلز على المدى البعيد. بما أن برامبلز مُدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية (وهو ما يعني أن أسهمها مطروحة للتداول العام في ذلك السوق) فإنه من الأهمية توخي الحذر في توقيت أي تعامل على أسهم شركة برامبلز أو الأوراق المالية الأخرى للشركة.

يوضح هذا المستند سياسة شركة برامبلز بشأن التعامل في الأوراق المالية للشركة وفي الأوراق المالية للشركات الأخرى من خلال "أشخاص محددين". والغرض من هذه السياسة هو:

(ا) مساعدة الأشخاص في تجنب السلوك المعروف باسم "التداول بناءً على معلومات داخلية"؛

(ب) وحماية برامبلز من الاستنتاجات السلبية الضارة مثل احتمال ضلوع كبار مسؤوليها وموظفيها في أنشطة غير مشروعة أو احتمال تصرفهم لتحقيق مصالح شخصية لهم باستخدام معلومات غير متاحة للعامة.

ولهذه الأسباب تتسع هذه السياسة في بعض جوانبها لتتجاوز الاشتراطات القانونية الصارمة السارية في أستراليا.

وتشمل هذه السياسة:

(ا) القواعد التي يجب على الأشخاص المحددين الراغبين في التعامل في أوراق برامبلز المالية اتباعها، وتشمل عملية الموافقة الإلزامية المسبقة؛

(ب) الحظر المفروض على التعامل في الأوراق المالية في شركة أخرى من خلال أشخاص محددين عند امتلاك هذا الشخص المحدد معلومات حساسة متعلقة بالسعر بشأن تلك الشركة غير المتاحة علنًا؛ و

(ج) نظرة عامة موجزة على القانون المتعلق بالتداول من الداخل في أستراليا. لا يُقصد من هذا الموجز تقديم بيان شامل بالقانون في هذه الجزئية، ولكنه مقدم كمادة عامة فقط.

تتناول برامبلز أمر الامتثال لهذه السياسة بجدية. يُعدُّ أي خرق لهذه السياسة من جانب أي موظف خرقًا لشروط تعيينه وقد يؤدي إلى فصله من العمل.

إذا كان لديك أي أسئلة تتعلق بآلية تطبيق هذه السياسة يجب عليك الرجوع إلى رئيس القسم القانوني وسكرتير المجموعة:

2. قواعد تداول أوراق Brambles المالية

2.1 الأشخاص المحددون

تنطبق هذه السياسة على الأشخاص الآتي ذكرهم:

(ا) المديرون ورئيس قسم القانوني وسكرتير الشركة لدى برامبلز؛

(ب) أي شخص تخل عن منصب المدير التنفيذي ولكنه ظل موظفًا داخل المجموعة؛

(ج) أعضاء فريق القيادة التنفيذية في برامبلز ومديروهم المباشرون؛

(د) جميع الأفراد الموجودين في ؛ باند 4 (ممن على درجة مدير) أو أعلى؛

(هـ) ؛ جميع الموظفين الموجودين في مراكز برامبلز الرئيسية سواءً في لندن أو سيدني؛

(و) أي شخص آخر يتلقى إخطارًا يفيد خضوعه لهذه السياسة من جانب الرئيس التنفيذي لشركة برامبلز أو أحد أعضاء فريق القيادة التنفيذية بها أو رئيس القسم القانوني وسكرتارية المجموعة؛-

(ز) وأي شخص له علاقة بالأشخاص المنصوص عليهم في البنود من (أ) إلى (د) أعلاه ولكن تنطبق عليه الفقرة 2-7:

(i) الزوج/الزوجة؛

(ii) أي من أبنائهم (بما في ذلك أبنائهم بالتبني) تحت سن الثامنة عشر؛

(iii) نوابهم، بما في ذلك مديري الاستثمار الذين يديرون الأموال نيابة عنهم؛

(iv) صندوق ائتماني يكونون هم أو أي فرد من أسرتهم أو أي شركة يسيطرون عليها الوصي عليه أو المستفيد منه؛

(v) شخص تجمعه بهم شراكة أو أي من الأشخاص المرتبطين بهم والمنصوص عليهم سابقًا في البند من (i) إلى (iii) (يتصرف بهذه الصفة)؛

(vi) وأي شركة يسيطرون عليها هم أو أُسَرِهِم.

ويشار إلى أولئك الأشخاص في هذه السياسة بعبارة **الأشخاص المحددين**.

يتم إدراج أسماء الأشخاص المحددين وعناوينهم في سجل الأسهم الخاص بشركة برامبلز من وقتٍ لآخر بغرض التحري عن الامتثال لأحكام هذه السياسة وحظر التداول بناءً على معلومات داخلية.

2.2 قواعد عامة

يحظر تعامل الأشخاص المحددين في أوراق برامبلز المالية عند حيازتهم لمعلومات حساسة بخصوص السعر غير متاحة للعامة وتتعلق بشركة برامبلز. (تم وصف الظروف اللازمة لتحديد متى تتاح المعلومات بصفة عامة في الفقرة السابقة من القسم 5.1 بهذه السياسة.)

لا يجوز منح الأشخاص المحددين تصريح بالتعامل في أوراق برامبلز المالية بموجب القسم ٣ من هذه السياسة في حال وجود معلومات حساسة تجاه السعر غير متاحة للعامة وتتعلق بأمر ما، حتى لو لم يكونوا على دراية بها.

يُحظر على الأشخاص المحددين القيام في أي وقتٍ بتسريب معلومات للآخرين (انظر الفقرة 5.1 (ب)(iii) أدناه) تتعلق بأوراق برامبلز المالية أو الأوراق المالية لأي كيان آخر.

2.3 يحظر التداول القصير الأجل على أوراق برامبلز المالية

يُحظر على الأشخاص المحددين إجراء أي تداول قصير الأجل على أوراق برامبلز المالية أو المضاربة عليها. حيث يجب عليهم الاحتفاظ بالأوراق المالية لشركة برامبلز لفترة 30 يومًا بحد أدنى. ولا ينطبق ذلك على أي عملية بيع للأوراق المالية لشركة برامبلز التي تم اكتسابها نتيجة منح الأحكام في غضون 30 يومًا من ذلك المنح حيث تم الحصول على تصريح بموجب القسم 3 من هذه السياسة بعملية البيع هذه.

2.4 المشتقات

يُحظر على الأشخاص المحددين تداول المشتقات المالية الخاصة بشركة برامبلز.

ويسري هذا الحظر على أوراق برامبلز المالية التي تُمنَح كجوائز. ذلك يعني أنه لا يجوز للأشخاص المحددين الدخول في أي من ترتيبات التحوط أو الحصول على منتجاتٍ مالية (مثل عقود مقايضة الأسهم أو عقود ضمان الحدود القصوى والدنيا للفوائد أو غيرها من منتجات التحوط) تتعلق بأوراق المكافآت غير المستحقة لهم والتي تؤدي إلى تخفيض أو الحد من التعرض للمخاطر المرتبطة بالقيمة السوقية لأوراق Brambles المالية.

2.5 منح حقوق ضمان على أسهم Brambles

يُحظر على الأشخاص المحددين منح حقوق ضمان على أوراق برامبلز المالية الموجودة في حيازتهم.

ومن الأمثلة الشائعة للمواقف التي تنطبق عليها هذه الفقرة القرض بضمان محدد؛ عادة ما يكون القرض بضمان محدد هو قرضًا يتم فيه إقراض المال بغرض تمكين المقترض من الاستحواذ على أسهم أو غيرها من الأوراق المالية، وتكون الأسهم أو الأوراق المالية المشتراة - وأحيانًا أسهم

أخرى يمتلكها المقترض - هي الضمان لهذه النوعية من القروض. عادة، قرض الهامش هو واحد يتم بموجبها إقراض المال لأغراض تمكين المقترض لشراء أسهم أو أوراق مالية أخرى. أمن أجل هذا القرض هو أسهم أو أوراق مالية تم شراؤها، وأحيانا الأسهم الأخرى التي عقدت من قبل المقترض.

غالبية القروض ذات الضمان المحدد تعطي الحق للمُقرِض في أن يتصرف في الأسهم محل القرض في ظروف معينة دون الحصول على موافقة المقترض أو إخطاره. وفي بعض الأحيان يجوز ممارسة هذا الحق بعد ٢٤ ساعة من حدوث ظروف معينة.

فإذا أقدم الشخص المحدد على الحصول على قرضٍ بهامش ضمان وكانت أوراق برامبلز المالية ضمن الضمان المقدم للحصول على هذا القرض فإنه يجوز للمُقرِض بيع هذه الأوراق المالية أو التعامل عليها على أي نحوٍ آخر. ورغم ذلك فإنه في الوقت ذي الصلة، قد يتم هذا التعامل في مدة الإغلاق أو قد يتم في وقتٍ يمتلك فيه الشخص المحدد معلومات حساسة عن السعر تتعلق بشركة برامبلز وغير متاحة للعامة. وهو ما يمثل انتهاكًا من جانب الشخص المحدد لهذه السياسة.

وبالرغم من أن القروض بهامش الضمان تعد من الأوضاع الشائعة التي يتم فيها منح حقوق ضمان على أسهم برامبلز إلا أن هذه الفقرة تنطبق على أي حقوق ضمان تتعلق بأوراق برامبلز المالية. ولكن يظل بإمكان الأشخاص المحددين الاستحواذ على أوراق برامبلز المالية عن طريق قرض بالهامش أو غيره من قروض الاستثمار الأخرى إن لم تكن أوراق برامبلز المالية ستُستخدم كضمان لهذا القرض.

2.6 متى يمكنني التعامل على أوراق برامبلز المالية؟

التوقيت الوحيد المناسب ليتعامل الشخص المحدد على أوراق برامبلز المالية هو الوقت الذي لا تكون فيه أي معلومات حساسة تجاه السعر غير متاحة للعامة، وذلك سواءً أكان الشخص المحدد على دراية بهذه المعلومات أم لا.

إضافةً إلى هذه القاعدة العامة، فإنه غير مسموح للأشخاص المحددين بالتعامل في الأوراق المالية لشركة برامبلز خلال الفترة التي تبدأ من اليوم السابع قبل نهاية فترة نشر التقارير المالية ذات الصلة والتي تنتهي في اليوم الأول بعد الإعلان التمهيدي للنتائج النصف سنوية أو السنوية (أي، من 24 ديسمبر حتى اليوم التالي لإعلان النتائج نصف السنوية أو السنوية في منتصف فبراير تقريبًا وبدءًا من 23 يونيو حتى اليوم التالي لإعلان نتائج العام بالكامل في منتصف أغسطس تقريبًا) (**"فترة الإغلاق"**).

يجوز لشركة برامبلز فرض أي مدد أخرى يُحظر فيها التداول علي الأشخاص المحددين، وذلك نظرًا لاحتمالية وجود معلومات حساسة تجاه السعر تتعلق بأمر ما وغير متاحة للعامة. ويشار إلى هذه المدد الخاصة إلى جانب مدد الإغلاق بالاسم "مدد الحظر".

2.7 استثناءات القاعدة العامة

لا تسري هذه السياسة في الظروف الآتية:

(ا) الاستثمار في، أو التعامل في وحدات من، صندوق مالي أو برنامج آخر (بخلاف برنامج للاستثمار في أوراق برامبلز المالية فقط) متى كانت أصول هذا الصندوق أو البرنامج الآخر تُستثمر وفقًا لتقدير طرف آخر؛

(ب) التعامل طبقًا لعرض أو دعوى موجهة لجميع حاملي أوراق برامبلز المالية أو لغالبيتهم، مثل إصدار لحقوق الاكتتاب أو برنامج لشراء الأوراق المالية أو برنامج لإعادة استثمار الأرباح الموزعة أو اتفاقيات إعادة الشراء المتاحة للجميع، على أن يعتمد مجلس إدارة الشركة البرنامج الذي يحدد توقيت هذا العرض وهيكله (ويشمل هذا التعامل القرارات المتعلقة بما إذا كان سيتم قبول هذه الحقوق وبيع الحقوق اللازمة لتوفير ما يلزم لقبول رصيد الحقوق بموجب إصدار حقوق اكتتاب نسبية اختيارية)؛

(ج) التعامل الذي لا يؤدي إلى تغيير حق الانتفاع بالأوراق المالية (مثل نقل ملكية أوراق برامبلز المالية التي يملكها بالفعل أشخاص معينين إلى صندوق المعاشات الخاص بهذا الشخص المحدد نفسه أو أي برنامج ادخار آخر يكون فيه الشخص المحدد مستفيدًا)؛

(د) التعامل بوديعة على أوراق برامبلز المالية إذا كان الشخص المحدد وصيًا على هذه الوديعة شريطة:

(i) ألا يكون الشخص المحدد مستفيدًا من الوديعة؛ و

(ii) أن يتولى الأمناء الآخرون أو مديرو الاستثمار اتخاذ أي قرار بالتداول أثناء مدة الحظر بصفة مستقلة عن الشخص المحدد؛ و

(iii) عدم قيام الشخص المحدد بالإفصاح عن أي معلومات داخلية لأمناء آخرين أو مديري الاستثمار.

(ه) إذا رغب الشخص المحدد في التعهد بقبول أو في قبول عرض استحواذ؛

(ف) ممارسة (مع عدم بيع أوراق برامبلز المالية عقب الممارسة) أحد الحقوق الممنوحة على سبيل المكافأة، متى كان التاريخ النهائي لممارسة الحق الممنوح على سبيل المكافأة يحل أثناء إحدى مدد الحظر أو متى كانت برامبلز تمر بمدة حظر طويلة على غير المعتاد أو تمر بعددٍ من مدد الحظر المتتالية ولم يكن من الممكن -على نحوٍ معقول- التوقع بأن يمارس الشخص المحدد للحق الممنوح على سبيل المكافأة في وقتٍ لم يكن محظورًا عليه ممارسته فيه؛ أو

(ز) التداول بموجب برنامج غير اختياري للتداول على أن يصدر تصريح خطي مُسبق بهذا التداول طبقًا لأحكام الفقرة 3-1، وشريطة:

(i) ألا يكون الشخص المحدد قد شارك في هذا البرنامج أو قام بتعديله أثناء مدة الحظر؛ و

(ii) لا يسمح برنامج التداول للشخص المحدد بممارسة أي نفوذ أو تكون حرية التصرف في تحديد طريقة التداول أو موعده أو ما إذا كان سيتم التداول من عدمه.

لا يجوز لشخص محدد إلغاء خطة التداول أو إلغاء أو تغيير شروط مشاركته في خطة التداول أو بخلاف ذلك التسبب في إلغاء خطة التداول أو تغييرها خلال فترة الحظر إلا في ظروف استثنائية وفقًا للفقرة 3.2.

2.8 اتفاقيات الحفاظ على السرية مع المستشارين الخارجيين

قد يُتاح لمستشاري برامبلز الخارجيين - كنتيجة للتصرف نيابة عن selbmarB أو تقديم الاستشارات لها - الوصول إلى معلومات حساسة تجاه السعر يكون لها تأثير على أوراق برامبلز المالية.

ورغم أن هذه السياسة لا تغطي أولئك المستشارين الخارجيين إلا أن سياسة برامبلز تفرض عليهم الدخول في اتفاقيات السرية للحفاظ على هذه المعلومات الحساسة تجاه السعر.

3. موافقات التداول

3.1 الحصول على الموافقة

قبل تعامل أي من الأشخاص المحددين على أوراق برامبلز المالية يتعين عليه أولاً الحصول على موافقة من:

(ا) رئيس مجلس إدارة برامبلز (أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي في حال غياب رئيس مجلس الإدارة) في حال كانت الموافقات للمديرين، أو أي شخص تخل عن منصب المدير التنفيذي ولكنه ظل موظفًا داخل المجموعة، أو سكرتارية الشركة؛

(ب) نائب رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي في حال كانت الموافقات لرئيس مجلس الإدارة؛ أو

(ج) سكرتارية الشركة في حال كانت الموافقات لأي موظف آخر. يجب أن تحصل سكرتارية الشركة على موافقة رئيس مجلس الإدارة أو أي مدير آخر قبل منح موافقتها.

يسري هذا الالتزام في جميع الأوقات.

درءًا للشكوك، يجب على الشخص المحدد الحصول على هذه الموافقات قبل أن يمارس أي حق ممنوح على سبيل المكافأة.

يُحظر على الأشخاص المحددين التعامل على أوراق برامبلز المالية (بما في ذلك ممارسة أي حق ممنوح على سبيل المكافأة) قبل الحصول على الموافقة اللازمة المنصوص عليها في هذه الفقرة 3.1 في صورة خطية (ويشمل ذلك البريد الإلكتروني). يمكن منح الموافقة أو رفضها بناءً على تقدير شركة برامبلز وحدها دون إبداء أسباب. يعد رفض الموافقة على طلب التعامل في الأوراق المالية لشركة برامبلز قرارًا نهائيًا وملزمًا للشخص المحدد الذي يسعى للحصول على الموافقة.

في حالة منح الموافقة:

(د) يجوز للشخص المحدد التعامل بصورة عادية في خلال يومي عمل بعد تلقي الموافقة. ويتم إخطار الشخص المحدد في حال تم تغيير وضع الترخيص في غضون يومي العمل المذكورين. وفي حال عدم إجراء التعامل في غضون يومي العمل المذكورين مع استمرار رغبة الشخص المحدد في إجراء التعامل يتعين عليه التقدُّم بطلبٍ آخر؛ و

(ه) وقبل تنفيذ التعامل، وكان الشخص المحدد يمتلك معلومات حساسة بخصوص السعر غير متاحة للعامة، يتعين على ذلك الشخص عدم تنفيذ ذلك التعامل بالرغم من الموافقة عليه.

يحظر على الأشخاص المحددين الذين يُرفَض تعاملهم على أوراق برامبلز المالية إبلاغ الآخرين بذلك.

3.2 الموافقة على التداول أثناء مدد الحظر

إذا:

(ا) تعرض الشخص المحدد لأزمة مالية حادة طبقًا للمنصوص عليه في الفقرة ٣. ٣ أو تعرض لظروف استثنائية، طبقًا للمنصوص عليه في الفقرة ٣. ٤

(ب) ويقر الشخص المحدد المعني بعدم امتلاكه لأي معلومات حساسة تجاه السعر غير متاحة للعامة،

فإنه يجوز للشخص المخول المناسب - حسب تقديره - منح الموافقة طبقًا للفقرة ٣.١ بما يسمح لهذا الشخص المحدد بالتعامل أثناء مدة الحظر بنفس الشروط كما لو كانت الموافقة قد مُنِحَت طبقًا للفقرة ٣.١.

على الشخص المحدد الذي يسعى إلى الحصول على موافقة للتعامل أن يُقنع الشخص المخول المناسب بموجب الفقرة ٣. ١ بأنه يتعرض لأزمة مالية حادة أو لظروف استثنائية وأن البيع المُزمَع لأوراق برامبلز المالية أو تصرفه المزمع فيها هو وحده السبيل المعقول المتاح.

يتم الحصول على هذه الموافقة مسبقًا، ولا يمكن منحها بعد التصرف.

3.3

يُعدُّ الشخص المحدد في أزمة مالية حادة إذا كان لديه التزام مالي مُلِح يتعذر الوفاء به بأي طريقة أخرى إلا ببيع أوراق برامبلز المالية، مثل أن يكون هناك التزامًا ضريبيًا على هذا الشخص قد لا يمثل عبئًا ماليًا حادًا في الظروف العادية إلا إذا كان الشخص لا يملك وسيلة أخرى لسداده غير هذه الوسيلة. مثل أن يكون هناك التزامًا ضريبيًا على هذا الشخص قد لا يمثل عبئًا ماليًا حادًا في الظروف العادية إلا إذا كان الشخص لا يملك وسيلة أخرى لسداده غير هذه الوسيلة.

3.4

تظهر الظروف الاستثنائية إذا:

(ا) كان الشخص المحدد مطالبًا بموجب أمر قضائي أو التزامات قضائية نافذة (مثل التزامات أُسَريَّة حقيقية) أو اشتراطات قانونية أو تنظيمية ملحة لنقل ملكية أوراق برامبلز المالية أو بيعها؛ أو

(ب) إذا كان هناك ظروف أخرى يرى رئيس مجلس إدارة برامبلز أو رئيسها التنفيذي (إذا كان رئيس مجلس الإدارة معني) أنها استثنائية.

4. الإخطار بالتعاملات

4.1

يلتزم المديرون بإخطار سكرتارية الشركة بأي تغيير في حصصهم في أوراق برامبلز المالية أو حصص الأشخاص المتصلين بهم والمنصوص عليهم في الفقرة ٢.- ١ (هـ) في غضون يومي عمل من هذا التغيير.

وهذا يتيح لشركة برامبلز إخطار بورصة الأوراق المالية الأسترالية بهذا التغيير في الحصص، ويتعين إتمام هذا الإخطار في موعد غايته نهاية يوم العمل التالي لتلقّي هذا الإخطار.

يلتزم باقي الأشخاص المحددون بإخطار سكرتارية الشركة بأي تعاملات على أوراق برامبلز المالية في غضون خمسة أيام عمل من إجراء هذا التعامل.

توجد نسخ متاحة من نماذج الإخطار المناسبة لدى سكرتارية الشركة.

4.2

تُرسَل إخطارات التعامل المقدمة طبقًا للفقرة ٤.١ إلى سكرتارية الشركة في صورة خطية (ويشمل ذلك البريد الإلكتروني).

5. ما هو التداول بناءً على معلومات داخلية؟

5.1 حظر التداول بناءً على معلومات داخلية

بصفة عامة، يُدان الشخص بارتكاب التداول بناءً على معلومات داخلية إذا:

(أ) هذا الشخص يمتلك "معلومات داخلية" - بمعنى أن، المعلومات غير المتاحة للعامة والتي، إذا كانت متاحة علنًا فسيكون من المحتمل له تأثير جوهري على سعر أو قيمة الأوراق المالية للشركة. تعتبر المعلومات كونها من المحتمل أن يكون لها تأثير جوهري إذا كانت ستؤثر أو يحتمل أن تؤثر على قرار الاستثمار من قبل أولئك الذين يستثمرون عادةً في الأوراق المالية, أي أنها معلومات "حساسة تجاه السعر"؛ و

(ب) هذا الشخص:

(i) يتعامل على الأوراق المالية في الشركة؛

(ii) فيشجِّع آخر أو يجلبه للتعامل على الأوراق المالية في الشركة؛

(iii) وبالتالي ينقل هذه المعلومات نقلاً مباشرًا أو غير مباشر إلى شخصٍ آخر، ومتى كان الناقل يعرف أو يُفتَرَض أنه يعرف باحتمال أن يقوم المتلقي بالتعامل على الأوراق المالية للشركة أو بجلب الغير للتعامل عليها ("تسريب المعلومات").

ثمة تعريفات تفصيلية بالشروط الواجب توافرها حتى يمكن اعتبار المعلومات قد أُتيحَت للعامة. وبالرغم من أن التعريفات التفصيلية مهمة في تحديد الالتزام القانوني، تنص المبادئ الأساسية العامة على أنه، لكي يتم إتاحة المعلومات للعامة، يجب أن:

- تتكون من أمور يمكن ملاحظتها بسهولة؛ أو
- قد تم الإعلان عنها لبورصة الأوراق المالية الأسترالية أو بخلاف ذلك أحيط بها المستثمرون الذين يستثمرون بصفة مشتركة في الأوراق المالية؛ أو
- بخلاف ذلك تتكون من الخصومات أو الاستنتاجات أو الاستدلالات التي تُقدم أو تستخلص من المعلومات المشار إليها في النقطتين الواردتين أعلاه.

5.2 العقوبات

يُعد التداول بناءً على معلومات داخلية مخالفة جنائية.

العقوبات الجنائية المفروضة على خرق حظر التداول بناءً على معلومات داخلية تشمل:

(ا) بالنسبة للفرد - غرامة لا تتجاوز 765,000 دولار والحبس لمدة تصل إلى ٥ سنوات؛ و

(ب) بالنسبة للشركات - غرامة لا تتجاوز 7,650,000 دولار

هذه العقوبات حالية في تاريخ هذه السياسة، ولكن قد تتغير على مدار الوقت. قد يتم إلزام الشخص الذي يتداول بناءً على معلومات داخلية وأي شخص آخر متورط في هذه المخالفة بتعويض الغير على أي خسارة ناجمة عن ذلك. إضافةً إلى ذلك، فقد تطلب لجنة الاستثمارات والأوراق المالية الاسترالية فرض عقوبات مدنية ضد الشخص الذي يتداول بناءً على معلومات داخلية وحيثما يكون ملائمًا قد تطلب إصدار حكم محكمة لتمكين الشخص الذي يتداول بناءً على معلومات داخلية من إدارة الشركة.

5.3 أمثلة على المعلومات الحساسة تجاه السعر

توضيحًا للحظر المذكور آنفًا، نورد الأمثلة المحتملة الآتية التي يمكن وصفها -حال أتيحت للعامة - بأنها معلومات حساسة تجاه السعر:

(ا) تدرس برامبلز عملية كبرى للاستحواذ على أصول أو للتخلص منها؛

(ب) التلويح بدعاوى قضائية كبرى ضد برامبلز ؛

(ج) تغيُّر في الأوضاع المالية أو أداء الشركة الفعلي أو المحتمل؛

(د) تطوير مهم جديد في الشركة؛

(ه) احتمال الحصول على عقد مهم أو تصريح حكومي أو احتمال فقدان أيٍّ منها؛

(ف) توزيعات مقترحة أو تغيير محتمل في سياسة توزيع الأرباح؛

(ز) إصدار جديد مقترح لأسهم؛

(ح) حدوث تغيير كبير في مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا الآخرين؛

(ط) إجراء تحقيق تنظيمي أو عملية تدقيق؛ أو

(ي) حدوث انتهاك جوهري للقانون.

5.4 التعامل من خلال الغير

قد يظل الشخص مدانًا بتداول أوراق برامبلز المالية بناءً علي معلومات داخلية حتى ولو لم يكن هو المتعامل فعلاً على هذه الأوراق؛ فالحظر يمتد ليشمل: حظر يمتد إلى:

(ا) التعاملات من خلال المفوضين أو الوكلاء أو غيرهم من التابعين مثل أفراد الأسرة أو صناديق الائتمان العائلية أو الشركات العائلية؛ و

(ب) استقدام الغير للتعامل على أوراق برامبلز المالية ويشمل ذلك حث الغير أو تشجيعه على هذا التعامل.

5.5 المعلومات تم الحصول عليها بطريقة ما

إن كيفية حصول الشخص على المعلومات أو المكان الذي حصل عليها منه غير ذي شأن؛ فليس من الضروري أن يكون قد حصل عليها من برامبلز ليتم اعتبارها معلومات داخلية.

5.6 برامج أسهم الموظفين

لا يسري حظر التداول بناءً على معلومات داخلية على:

(ا) الطلبات المقدمة؛

(ب) وعمليات الاستحواذ التي تتم بناءً على هذه الطلبات،

للحصول على أوراق برامبلز المالية بواسطة موظفو برامبلز أو موظفو أي من الجهات التابعة لها، والتي يتم تقديمها طبقًا لبرامج أسهم أو حقوق خيار الموظفين.

وهذا يعني عدم سريان حظر التداول بناءً على معلومات داخلية على استحواذ أي من الموظفين على أوراق برامبلز المالية طبقًا لبرامج أسهم أو حقوق خيار الموظفين (بما في ذلك منح أحد الحقوق على سبيل المكافأة أو ممارسة هذه الحقوق). غير أن حظر التداول بناءً على معلومات داخلية يسري في أستراليا على أي تصرُّف تالٍ يقوم به الموظف في أسهم برامبلز التي استحوذ عليها طبقًا لبرامج أسهم أو حقوق خيار الموظفين.

سواء كان حظر التداول بناءً على معلومات داخلية ساريًا من عدمه فإنه يلزم الحصول على موافقة بمقتضى أحكام هذه السياسة حتى يمكن للشخص المحدد ممارسة حقوق المكافآت على أي من أوراق برامبلز المالية: انظر القسم ٣.

6 التعاملات في الأوراق المالية للشركات الأخرى

يحظر على الأشخاص المحددين التعامل في الأوراق المالية لأي شركة أخرى أو جهة في حالة امتلاكهم لمعلومات حساسة بخصوص السعر عن تلك الجهة والتي لا تكون متاحة للعامة. وينطبق هذا الحظر على كل من المعلومات بشأن الشركة الأخرى أو الجهة والتي تقع في حوزة الشخص المحدد نتيجة لمنصبه في شركة برامبلز (على سبيل المثال، حينما تتفاوض شركة برامبلز بشأن عقد جوهري أو معاملة مع الجهة الأخرى أو الشركة) أو بطريقة أخرى (على سبيل المثال من خلال شبكة محلية).

7. التفسير

ASX تعني بورصة الأوراق المالية الأسترالية.

المكافآت يُقصد به حقوق الخيار وأسهم مكافآت الأداء وحقوق أسهم الأداء الممنوحة من وقتٍ لآخر طبقًا لأي برنامج من برامج برامبلز لحقوق الخيار وأسهم الموظفين.

مجلس الإدارة يُقصد به مجلس إدارة برامبلز.

برامبلز يُقصد به شركة برامبلز المحدوده

فترة الإغلاق تعني الفترة التي تبدأ من اليوم السابع قبل نهاية فترة نشر التقارير المالية ذات الصلة والتي تنتهي في اليوم الأول بعد الإعلان التمهيدي للنتائج النصف سنوية أو السنوية (أي، من 24 ديسمبر حتى اليوم التالي لإعلان النتائج نصف السنوية أو السنوية في منتصف فبراير تقريبًا وبدًءا من 23 يونيو حتى اليوم التالي لإعلان نتائج العام بالكامل في منتصف أغسطس تقريبًا).

الصفقة أو التعامل تعني فيما يتعلق بالأوراق المالية:

(ا) التقدم بطلب للأوراق المالية ذات الصلة أو شرائها أو التصرف فيها (سواءً الرئيس أو الوكيل)؛

(ب) جلب شخص آخر للتقدم بطلب للأوراق المالية أو شرائها أو التصرف فيها؛ أو إبرام اتفاق للقيام بذلك؛ أو

(ج) الإبلاغ المباشر أو غير المباشر للمعلومات الحساسة تجاه السعر لأي شخص إذا كانت معلومة أو ينبغي أن تكون معروفة أو التسبب في ذلك، وسيستخدم ذلك الشخص أو يحتمل أن يستخدم المعلومات للمشاركة في الأنشطة الواردة في الفقرتين (أ) أو (ب)

المشتقات يُقصد به المنتجات المالية التي تحقق عائدًا على أساس الحركة في سعر الأوراق المالية وتشمل حقوق الخيار المتداولة في الأسواق المالية أو حقوق الخيار الممنوحة من الغير، كما تشمل المنتجات المالية (بما في ذلك عقود مقايضة الأسهم وعقود ضمان الحدود القصوى والدنيا للفوائد أو غيرها من ترتيبات التحوط) التي تؤدي إلى الحد من التعرض للمخاطر المصاحبة لهذه التحركات في السعر.

الأشخاص المحددون تحمل المعني الوارد في الفقرة ٢.١.

المديرون يُقصد به أعضاء مجلس الإدارة.

المدير التنفيذي يُقصد به أي مدير يتولى مسؤولية الأعمال التنفيذية تحت إدارة أو إشراف المجموعة.

المجموعة يُقصد به شركة برامبلز وما يخصها من مؤسسات اعتبارية تابعة لها.

مدة الحظر يُقصد به:

(ا) أي مدة إغلاق؛ أو

(ب) مدد إضافية يُحظر فيها التداول على الأشخاص المحددين، والتي تفرضها برامبلز من وقتٍ لآخر عند وجود معلومات حساسة تجاه السعر غير متاحة للعامة تتعلق بأمر ما غير متاح للعامة.

الأوراق المالية يُقصد به:

(ا) الأسهم؛

(ب) السندات أو أوراق الديون؛

(ج) الوحدات من هذه الأسهم؛

(د) إيصالات الإيداع؛

(ه) حقوق المكافآت؛ و

(ف) المشتقات.

حق ضمان يُقصد به أي رهن أو حجز أو رهن عقاري أو أي رهن آخر.